

Distr.: General
3 October 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 47 من جدول الأعمال

الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمس
حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة

المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل

تقرير الأمين العام*

موجز

يعرض هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار الجمعية العامة 82/76، آخر ما استجد من معلومات
عن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان
السوري المحتل، خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 أيار/مايو 2022.

* قُدِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



أولاً - مقدمة

1 - يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 82/76، آخر ما استجد من معلومات عن تنفيذ القرار خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 أيار/مايو 2022. ويستند إلى أعمال الرصد المباشر وجمع المعلومات التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى المعلومات التي قدمتها المصادر الحكومية، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير ذات الصلة المقدمة من الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الجمعية وإلى مجلس حقوق الإنسان⁽¹⁾.

2 - ويتضمن التقرير آخر ما استجد من معلومات عن التقدم في تنفيذ الأنشطة الاستيطانية وأثره على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ويسلط الفرع الرابع الضوء بصفة خاصة على تزايد إنشاء البؤر الاستيطانية الزراعية المصحوب بأعمال عنف شديد يرتكبها المستوطنون الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم البيئة القسرية وإجبار أسر الرعاة الفلسطينيين على مغادرة منازلهم في ما يمكن أن يرقى إلى مستوى الترحيل القسري. ويتضمن أيضاً آخر ما استجد من معلومات عن المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل.

ثانياً - الخلفية القانونية

3 - ينطبق كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان بالتوازي مع القانون الدولي الإنساني على الأرض الفلسطينية المحتلة، أي قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الجولان السوري المحتل. ويشمل ذلك انطباق اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) الملزمة لإسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال. ويمكن الاطلاع في التقارير السابقة للأمين العام على تحليل مفصل للإطار القانوني المنطبق⁽²⁾.

ثالثاً - آخر مستجدات الأنشطة الاستيطانية

ألف - توسع المستوطنات

تعيين الأراضي، وعمليات التخطيط، والمناقصات

4 - تزايد نسق تقديم خطط بناء المستوطنات، حيث اقترحت السلطات الإسرائيلية خططا لبناء نحو 9 200 وحدة سكنية في الضفة الغربية (7 200 وحدة في المنطقة جيم، و 2 000 وحدة في القدس الشرقية)، أو وافقت على تلك الخطط بالمقارنة مع 6 800 وحدة سكنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين تلك الوحدات السكنية، بلغ نحو 1 900 وحدة في المنطقة جيم المراحل النهائية من عملية الموافقة بحلول 31 أيار/مايو 2022.

5 - وقّمت السلطات الإسرائيلية مناقصات لبناء 1 400 وحدة في مستوطنات المنطقة جيم، و 400 وحدة في القدس الشرقية، بالمقارنة مع 1 900 وحدة و 200 وحدة، على التوالي، خلال الفترة المشمولة

(1) A/HRC/49/85 و A/76/336 و A/HRC/49/25.

(2) A/HRC/34/38 و A/HRC/34/39.

بالتقرير السابق. وتعكس البيانات الرسمية المتعلقة بالشروع في البناء في المستوطنات الواقعة في المنطقة جيم زيادة من 1 506 وحدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 2 396 وحدة. وفي خطوة نادرة، قدمت السلطات الإسرائيلية في 28 تشرين الأول/أكتوبر و 1 تشرين الثاني/نوفمبر، خططا لبناء 6 000 وحدة سكنية للفلسطينيين المقيمين في حي العيسوية في القدس الشرقية المحتلة، ونحو 1 300 وحدة سكنية للفلسطينيين المقيمين في المنطقة جيم.

6 - واستمر التقدم في تنفيذ الأنشطة الاستيطانية، وهذا ما أفضى إلى ترسيخ طوق من المستوطنات تحيط بالقدس الشرقية. ففي 4 و 18 تشرين الأول/أكتوبر و 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت الإدارة المدنية في إسرائيل مناقشات بشأن اعتراضات على خطتين للإسكان الاستيطاني تتعلقان بما مجموعه 3 500 وحدة سكنية تقريبا في المنطقة الاستراتيجية E1 الواقعة مباشرة إلى الشرق من القدس الشرقية. وفي 5 كانون الثاني/يناير، نشرت السلطات الإسرائيلية مناقصات لنحو 300 وحدة سكنية استيطانية في حي تلبوت الشرقي الواقع في القدس الشرقية. وفي 10 و 24 كانون الثاني/يناير، قدمت لجنة التخطيط في منطقة القدس خطتين لبناء نحو 800 وحدة سكنية و 400 وحدة سكنية، على التوالي، في مستوطنة جيلو الواقعة في القدس الشرقية. وفي 17 كانون الثاني/يناير، قدمت اللجنة نفسها خطة لبناء نحو 1 200 وحدة سكنية بمحاذاة رمات راحيل، يُعتزم بناء عدد كبير منها في القدس الشرقية⁽³⁾. ومن شأن هذه الخطط، إذا ما تمت الموافقة عليها، أن تزيد من عزل القدس الشرقية المحتلة عن بقية الضفة الغربية، وأن تفصل ما بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وأن تقوض إلى حد كبير إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا.

7 - وأقام المستوطنون 16 بؤرة استيطانية جديدة، ولم تزل 11 وحدة منها قائمة في 31 أيار/مايو 2022⁽⁴⁾. وكان يعاد، في بعض الأحيان، بناء هذه البؤر الاستيطانية، غير القانونية بموجب القانون الإسرائيلي، إذا ما تعرضت للهدم⁽⁵⁾. ففي شباط/فبراير 2022، سمح المدعي العام الإسرائيلي للسلطات، لاحقًا لمسح ميداني رسمي، بالإعلان عن الأراضي في البؤرة الاستيطانية إيفياتار باعتبارها "أراضي الدولة"، وأذن بإجراءات تخطيط سريعة لإنشاء مستوطنة هناك⁽⁶⁾. وكان الموقع، في 31 أيار/مايو 2022، لا يزال تحت سيطرة قوات الأمن الإسرائيلية.

8 - وفي غضون ذلك، لا يزال الفلسطينيون غير قادرين على الوصول إلى أراضيهم في بؤرة حومش الاستيطانية، التي أخلت في عام 2005 وأصبحت الآن منطقة عسكرية مغلقة، فيما لم تقرض قوات الأمن الإسرائيلية حظرا على وصول المستوطنين إلى الموقع، بل إنها وفرت الأمن لمسيرات ضخمة من المستوطنين هناك في 23 كانون الأول/ديسمبر و 16 كانون الثاني/يناير⁽⁷⁾. وعادة ما تكون هذه المسيرات

(3) انظر: https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/security_council_briefing_-_22_march_2022_2334.pdf

(4) منظمة "السلام الآن"، النص محفوظ.

(5) Hagar Shezaf "A huge security force evacuated two West Bank outposts. Settlers began rebuilding them the next day", *Haaretz*, 25 March 2022

(6) In last days in office, Israel's Attorney General okayed settlement at illegal "A/HRC/49/85، الفقرة 42، و " outpost", *Haaretz*, 2 February 2022

(7) David Israel, "1,200 Yeshiva students bypass army blockade to celebrate Seder Tu B'Shvat in Homesh", *Jewish Press*, 17 January 2022; and Hagar Shezaf, "Footage Casts Doubt on Israel's Claim to Enforce Ban on Evacuated Outpost", *Haaretz*, 2 June 2022

السبب في وقوع اشتباكات مع الفلسطينيين، يتعرض فيها عدد كبير من الفلسطينيين للإصابة. فعلى سبيل المثال، في 19 نيسان/أبريل، أدت القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين بسبب تجمع للمستوطنين إلى وقوع اشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين. وفي 30 أيار/مايو، اعترفت الحكومة لمحكمة العدل العليا بأن بؤرة حومش الاستيطانية غير قانونية وأنه ينبغي إخلاؤها، ولكنها لم تحدد جدولاً زمنياً للقيام بذلك، وطلبت إلى المحكمة عدم التدخل⁽⁸⁾.

9 - وفي قرار مؤرخ 28 شباط/فبراير يتعلق بممتلكات فلسطينية خاصة في الخليل استولت عليها قوات الأمن الإسرائيلية في الأصل ولكنها حُددت الآن لإنشاء مستوطنة يهودية جديدة، لاحظت محكمة العدل العليا أن "الوجود اليهودي المدني يشكل جزءاً من عقيدة الأمن الإقليمي لجيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة"⁽⁹⁾. ومن المحتمل أن يسفر الحكم إلى المضي في نزع الملكية عن الأراضي الفلسطينية الخاصة بهدف توسيع المستوطنات بذريعة الأمن - وهو أمر مرفوض بموجب القانون الدولي.

10 - وليس ثمة أي سند قانوني يدعم إنشاء وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما أنهما يشكّلان انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي⁽¹⁰⁾. وهو ما يرقى، على وجه الخصوص، إلى مستوى قيام إسرائيل بنقل سكانها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني⁽¹¹⁾.

باء - ترسيخ البؤر الاستيطانية، بما في ذلك تسوية وضعها القانوني

11 - بدأت عملية تسوية مسألة سندات ملكية الأراضي - التي يجري فيها دراسة المطالبات بامتلاك الأراضي ومن ثم تسجيلها بشكل قطعي في سجل أراضي الدولة - في القدس الشرقية في عام 2018، بعد تعليق الجهود الأردنية في أعقاب الاحتلال في عام 1967⁽¹²⁾. ويجري الترويج إلى حد كبير للإجراءات التي تقوم بها إسرائيل لتسوية سندات ملكية الأراضي داخل المناطق التي يكون للدولة و/أو المستوطنين مصلحة خاصة فيها ويرجح أن يكونوا قادرين إلى حد ما على إثبات حقوق امتلاك الأراضي في إطار تلك الإجراءات⁽¹³⁾. وتفيد التقارير أيضاً بأن هذه العملية تعزز مطالبات هيئات الدولة، بما فيها الجهة القيمة على أملاك الغائبين، وهي عملية من المرجح أن تشكل تهديداً لحقوق الملكية لسكان القدس الشرقية⁽¹⁴⁾.

(8) انظر: <https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts/210/19/028/v54&fileName=19028210.V54&type=4> (Hebrew)

(9) انظر: <https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts/520/19/084/fl5&fileName=19084520.F15&type=4> (Hebrew)

(10) الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، فتوى محكمة العدل الدولية، تقارير محكمة العدل الدولية، 2004، الصفحة 136؛ وانظر أيضاً قرار مجلس الأمن 465 (1980) و 2334 (2016)؛ وقراري الجمعية العامة 97/71 و 86/72؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان 36/31.

(11) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، المادة 49 (6).

(12) A/76/336، الفقرة 13، و A/HRC/49/85، الفقرة 11.

(13) Ir Amim, "Settlement of land title in East Jerusalem: a means of dispossessing Palestinians from their lands and homes", March 2022.

(14) Noa Dagoni, Monitor report on the implementation of Government decision 3790 for investment in East Jerusalem, Quarterly report No. 2 for 2021. Land registration, Ir Amin.

وقد أثّرت شواغل من أن يُستخدم هذا الإجراء لتعزيز الاستيلاء على الأراضي في القدس الشرقية والضفة الغربية⁽¹⁵⁾.

12 - وأثّرت أيضا بواعث قلق من أن تتخذ إجراءات تسوية سندات الملكية دون شفافية ودون علم السكان الفلسطينيين المتضررين والمجالس المجتمعية، الأمر الذي يحرم الفلسطينيين فعليا من فرصة رفع دعاوى⁽¹⁶⁾. ففي 30 حزيران/يونيه 2021، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماسا لأسباب مماثلة بوقف استكمال عملية التسوية في حي أم هارون في القدس الشرقية⁽¹⁷⁾.

13 - وواصلت حكومة إسرائيل ترسيخ كتل المستوطنات بشبكات من الطرق الالتفافية والجدار. فقد بدأ شق نفق قلنديا السريع، الذي سيقصر المسافة بين إسرائيل وبعض المستوطنات الواقعة في عمق الضفة الغربية⁽¹⁸⁾. وقد تتعرض أراض فلسطينية خاصة للمصادرة من أجل إنشاء الطريق السريع⁽¹⁹⁾. ففي 22 أيار/مايو، أصدرت السلطات الإسرائيلية أمرا بنزع الملكية عن 55 دونما من الأراضي المملوكة للفلسطينيين في قرية الطور، الواقعة شرقي القدس، من أجل بناء "الطريق الدائري الشرقي"⁽²⁰⁾. وتفيد التقارير بأنه لن يسمح للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية باستخدام الطريق دون تصاريح، ومن المتوقع أن يجعل هذا الطريق باستحداث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية⁽²¹⁾. وتفيد التقارير أيضا بأن الحكومة تخطط لتوسيع الطريق 55 على أراض يملكها فلسطينيون بالقرب من قلقيلية، وقد تمنع المركبات الفلسطينية من استخدامه⁽²²⁾. وينص القانون الدولي الإنساني على وجوب احترام الملكية الخاصة وعدم إمكانية مصادرتها، إلا إذا اقتضت تلك المصادرة ضرورة عسكرية قسرية⁽²³⁾. ويجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتنع عن إدخال تغييرات لا رجعة فيها، لا سيما إذا كانت تضر بحقوق وامتيازات

(15) Ir Amim, KKL-JNF and Israeli authorities are misusing land registration procedures to advance land takeover processes of an alarming magnitude. 17 August 2021

(16) Ir Amim, "Settlement of land title in East Jerusalem: a means of dispossessing Palestinians from their lands and homes", March 2022

(17) <https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts\21\960\029\c06&fileName=21029960.E06&type=4> (Hebrew)

(18) Peace now. "Works began on paving the Qalandiya underpass" 16 August 2021. Available at : <https://peacenow.org.il/en/works-begun-on-paving-the-qalandiya-underpass>

(19) Ir Amim, "Civil administration advances huge road construction plans, pushing forward the de-facto annexation of Greater Jerusalem, including its fourth settlement bloc

(20) <https://www.gov.il/BlobFolder/reports/t122122/he/%D7%A6%D7%95%20%D7%94%D7%A4%D7%A7%D7%A2%D7%94%20%D7%A2%D7%99%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA%200122.pdf> (Hebrew)

(21) Peace now, "Confiscation order for the Eastern Ring Road was issued" 14 June 2022, Available at: <https://peacenow.org.il/en/confiscation-order-for-the-eastern-ring-road-was-issued>

(22) Hagar Shezaf, "Highways to annexation: across the West Bank, Israel is bulldozing a bright future for Jewish settlers", *Haaretz*, 11 December, 2020

(23) الأنظمة المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 (قواعد لاهاي)، المواد 43 و 46 و 55؛ واتفاقية جنيف الرابعة، المادة 47؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر، "القاعدة 51: الممتلكات العامة والخاصة في الأراضي المحتلة"، قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرفي. متاحة على الرابط التالي: <https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/home>

السكان الواقعين تحت الاحتلال. وفي الوقت نفسه، استمر الانتهاك التعسفي لحقوق الفلسطينيين في حرية التنقل والحصول على الخدمات وسبل العيش، لأسباب عديدة منها القيود التمييزية المفروضة على إمكانية الوصول إلى الطرق الرئيسية تحت ذريعة أمن المستوطنين⁽²⁴⁾.

14 - وفي 12 نيسان/أبريل، أعلنت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 22 000 دونم من الأراضي الواقعة إلى الجنوب من أريحا "محمية طبيعية"⁽²⁵⁾، بما في ذلك 6 000 دونم من الأراضي الخاصة المملوكة للفلسطينيين⁽²⁶⁾. ونتيجة لذلك، لا يستطيع ملاك الأراضي الآن الزراعة دون موافقة مسبقة من موظف إسرائيلي لشؤون المحميات الطبيعية. وكانت إسرائيل قد أعلنت، حتى 31 أيار/مايو، عن إنشاء 48 محمية طبيعية تغطي حوالي 95 000 فدان (حوالي 7 في المائة من الضفة الغربية أو 12 في المائة من المنطقة جيم)⁽²⁷⁾.

15 - وفي 15 أيار/مايو، أيدت محكمة العدل العليا خطة الحكومة المثيرة للجدل لبناء خط عربات معلقة "تلفريك" يربط القدس الغربية بمركز للمنظمات الاستيطانية بالقرب من بوابة في البلدة القديمة، حيث يواجه الفلسطينيون المقيمون في سلوان عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري⁽²⁸⁾. وواصلت المنظمات الاستيطانية أيضاً ترسيخ ممتلكاتها في القدس الشرقية عندما استولت، في 27 آذار/مارس، برفقة الشرطة الإسرائيلية، على جزء من مبنى تاريخي تابع لبطيركية الروم الأرثوذكس في البلدة القديمة⁽²⁹⁾، فضلاً عن ممتلكات مختلفة في سلوان في 2 و 15 تموز/يوليه و 6 تشرين الأول/أكتوبر⁽³⁰⁾.

16 - وقد طُرحت أربع خطط لتسوية الأوضاع القانونية للبؤر الاستيطانية بأثر رجعي⁽³¹⁾. وشملت الخطوات الواضحة الأخرى الرامية إلى توطيد المستوطنات و "إضفاء الشرعية" على البؤر الاستيطانية قيام وزارة الدفاع، وفقاً للتقارير، بحشد الصندوق القومي اليهودي لشراء مئات الدونمات من الأراضي الفلسطينية

(24) "Settlers for Apartheid: settlers prevented the opening of a road to Palestinians", 13 April 2022. Available at: <https://peacenow.org.il/en/keidar-road>.

(25) انظر: <https://www.gov.il/he/departments/publications/reports/og363> (Hebrew).

(26) Peace Now "The Minister of Defense approved the declaration of the largest nature reserve in 25 years in the West Bank", 25 May 2022.

(27) S/2022/504، الفقرة 5.

(28) Jerusalem Legal and Human Rights Centre, "The cable car: another instrument for colonial control in the Old City", available at: <https://www.jlac.ps/details.php?id=u72v7ka2360yjidx4vf8r>.

(29) S/2022/504، الفقرة 3.

(30) انظر: Peace Now, "Settlers took over another house in Wadi Hilweh Silwan" 2 July 2021, Available at: <https://peacenow.org.il/en/settlers-took-over-another-house-in-wadi-hilweh-silwan>؛ "تفاصيل - تسريب عقار لجمعية العاد الاستيطانية في حي وادي حلوة/سلوان"، تموز/يوليه 2022. متاح على الرابط التالي: <https://www.silwanic.net/index.php/article/news/78335/ar>؛ وموقع الجزيرة بالإنكليزية: "Israeli settlers take over home in Jerusalem's Silwan", 7 October 2021. Available at <https://www.aljazeera.com/news/2021/10/7/settlers-take-over-home-in-jeruselems-silwan>.

(31) منظمة "السلام الآن"، النص محفوظ.

الخاصة في الضفة الغربية⁽³²⁾. وأعلن مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى في 24 تشرين الأول/أكتوبر أن الإسكان الاستيطاني سيدرج في برنامج الحكومة الجديد للإسكان التاجيري الطويل الأجل، الأمر الذي يزيد من توسيع نطاق القانون الوطني الإسرائيلي ليشمل الضفة الغربية⁽³³⁾. وفي 12 نيسان/أبريل، وافق مكتب المدعي العام مبدئياً في إطار قانوني على ربط البؤر الاستيطانية التي أقيمت على أراضي الدولة في الضفة الغربية بشبكة الكهرباء الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن هذا القرار سيعني أيضاً توفير الكهرباء لبعض التجمعات الفلسطينية في المنطقة جيم، إلا أنه يشكل خطوة نحو تسوية الوضع القانوني للعشرات من البؤر الاستيطانية⁽³⁴⁾. وتُعتبر البؤر الاستيطانية أيضاً غير قانونية أيضاً بموجب القانون الوطني الإسرائيلي⁽³⁵⁾.

جيم - عمليات الهدم والإخلاء القسري واحتمال الترحيل القسري

- 17 - قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو مصادرة 871 مبنى يملكه فلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأُخِلت قسراً 1 140 فلسطينياً (271 رجلاً و 275 امرأة و 594 طفلاً)⁽³⁶⁾. واضطرت أعداد متزايدة من الفلسطينيين في القدس الشرقية إلى "هدم ممتلكاتها بنفسها" (118 مبنى بالمقارنة مع 74 مبنى في الفترة السابقة) لتجنب الاضطرار إلى دفع تكاليف الهدم إلى السلطات الإسرائيلية⁽³⁷⁾.
- 18 - وكشفت بيانات الإدارة المدنية الإسرائيلية التي نشرت في كانون الأول/ديسمبر أن أقل من 1 في المائة من تصاريح البناء التي قدمها فلسطينيون (24 من أصل 550) تمت الموافقة عليها بين عامي 2016 و 2020⁽³⁸⁾. وفي الفترة 2019-2020، كان معدل طلبات الفلسطينيين التي حظيت بالموافقة أقل من ذلك (0,65 في المائة)، في حين بلغت أوامر هدم المباني المملوكة للفلسطينيين في المنطقة جيم أعلى مستوياتها منذ خمس سنوات (797)⁽³⁹⁾.
- 19 - وفي 4 أيار/مايو، رفضت محكمة العدل العليا التماساً بإلغاء أوامر الإخلاء الموجهة إلى السكان الفلسطينيين في 12 مجتمعا للرعاة في ميدان الرمي 918 الذي حددته إسرائيل في مسافر يطا⁽⁴⁰⁾. ولا يزال

Hagar Shezaf, "Israel recruited the Jewish National Fund to secretly buy Palestinian land for settlers", (32) Haaretz, 15 July 2021.

Hezki Baruch, "Judea and Samaria to be included in government's affordable rent project", *Israel* (33) National News, 24 October 2021.

Netael Bandel, Hagar Shezaf and Jonathan Lis, "Israel okays connecting illegal West Bank outposts (34) to Israel", Haaretz, 12 April 2022.

(35) انظر: <https://embassies.gov.il/MFA/AboutIsrael/state/Law/Pages/Summary%20of%20Opinion%20-%20Talya%20Sason%20Adv.aspx>. Concerning%20Unauthorized%20Outposts%20-%20Talya%20Sason%20Adv.aspx

(36) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النص محفوظ.

(37) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النص محفوظ.

(38) صدر 8 356 تصريحاً تتعلق بالوحدات السكنية الاستيطانية. انظر: Hagar Shezaf, "Israeli demolition orders for (38) Palestinians in West Bank's Area C hit five-year record", Haaretz, 7 December 2021.

(39) المرجع نفسه.

(40) انظر: <https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts/130/13/004/n89&fileName=13004130.N89&type=2> (Hebrew)

الالتماس قائماً منذ عام 2012⁽⁴¹⁾. وهذا الحكم لا يتسق مع القانون الدولي، بما في ذلك تفسيره الضيق لحظر الترحيل القسري بحيث يجعله لا يشمل سوى عمليات الترحيل الجماعي وتفضيل القانون العسكري الإسرائيلي على الالتزامات بموجب القانون الدولي⁽⁴²⁾. وبالنظر إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية قادرة الآن على تنفيذ أوامر الإخلاء واستخدام الموقع للتدريب العسكري النشط، فإن 144 فرداً من السكان (282 رجلاً و 293 امرأة و 299 فتى و 270 فتاة) يتعرضون لخطر وشيك يتمثل في الإخلاء والترحيل القسريين⁽⁴³⁾. وفي 11 أيار/مايو، أسفرت عمليات الهدم في حيّ خربة الفخيت والمركز عن تعرض 49 شخصاً للإخلاء القسري (20 من الذكور و 29 من الإناث)، من بينهم 24 طفلاً، في حين استمرت الخطوات الأخرى الرامية إلى الإخلاء من المنطقة⁽⁴⁴⁾. ويجب على إسرائيل، بوصفها السالطة القائمة بالاحتلال، أن توقف عمليات الإخلاء والترحيل القسريين المحتملة للأسر الفلسطينية من منازلها في مسافر يطا، تمشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي⁽⁴⁵⁾.

20 - وتواصلت أيضاً عمليات الهدم في حمصة البقيعة، طوباس (ميدان الرمي 903 الذي حددته إسرائيل) في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر. ففي 7 تموز/يوليه، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت 30 مبنى لعدم حصولها على تصاريح، بما في ذلك 16 منزلاً، الأمر الذي أدى إلى خضوع 42 شخصاً للإخلاء القسري (20 من الذكور و 22 من الإناث)، بمن فيهم 24 طفلاً. وفي 15 تموز/يوليه، أُخليت إحدى العائلات قسراً مرة أخرى عقب مصادرة المبنى الذي تقيم فيه والممول من الجهات المانحة. ووقعت حالات مصادرة أخرى للخيام ومواد إقامة السياجات في 5 كانون الأول/ديسمبر. وشكلت هذه الحوادث استمراراً لموجة من عمليات الهدم السابقة كانت قد بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 واشتدت حدتها مع خمس جولات من عمليات الهدم في شباط/فبراير 2021⁽⁴⁶⁾. وانتقل الأشخاص البالغ عددهم 42 شخصاً الذين هدمت منازلهم في تموز/يوليه 2021 إلى خارج منطقة ميدان الرمي مباشرة وما زالوا هناك، الأمر الذي أثار مخاوف من احتمال حدوث ترحيل قسري⁽⁴⁷⁾.

21 - وقد تفاقمت البيئة القسرية في إيزيق بطوباس (ميدان الرمي 901 الذي حددته إسرائيل). فقد وقعت جولتان من عمليات الهدم يومي 4 و 31 آب/أغسطس أسفرتا عن تشريد 27 شخصاً (13 من الذكور و 14 من الإناث)، من بينهم 19 طفلاً. وفي كانون الأول/ديسمبر، أُفيد بأن السكان أُجبروا على مغادرة منازلهم مؤقتاً خمس مرات خلال تدريبات نفذها جنود إسرائيليون ودبابات إسرائيلية بالقرب من منازلهم

(41) A/76/336، الفقرتان 50 و 51.

(42) A/76/336، الفقرتان 55 و 56. انظر أيضاً: "UN experts alarmed by Israel High Court ruling on Masafer Yatta and risk of imminent forcible transfer of Palestinians", Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, press release, 16 May 2022.

(43) A/HRC/49/85، الفقرة 26.

(44) بعد 1 حزيران/يونيه، جرى المزيد من عمليات الهدم والتدريب العسكري وحظر الوصول.

(45) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11، والتعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 7 (1997) بشأن عمليات الإخلاء القسري.

(46) A/HRC/49/85، الفقرة 29.

(47) المرجع نفسه.

وحقولهم⁽⁴⁸⁾. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية ثلاثة مبان سكنية و 13 مبنى آخر، وهذا ما أدى إلى تشريد 15 فلسطينياً (سنة ذكور وتسع إناث)، من بينهم خمسة أطفال. وعادت قوات الأمن الإسرائيلية بالدبابات في 2 كانون الثاني/يناير وأفيد بأنها خربت مئات الدونمات من المحاصيل وطرق الوصول والأراضي الزراعية⁽⁴⁹⁾. وفي 4 كانون الثاني/يناير، هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية أربعة مبان سكنية وثمانية مآو للحوانات - كانت العائلات قد أعادت بناءها بعدما هُدمت سابقاً في كانون الأول/ديسمبر. وتؤدي عمليات الهدم والإخلاء القسري هذه إلى استئصال البيئة التي تجبر الناس على مغادرة منازلهم، وتزيد من احتمال الترحيل القسري وتنتهك طائفة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في السكن اللائق⁽⁵⁰⁾.

22 - ولا يزال التجمع البدوي في قرية خان الأحمر، الواقعة على أرض مخصصة للخطة الاستراتيجية للاستيطان E1، عرضة لخطر الترحيل القسري⁽⁵¹⁾. ففي 1 شباط/فبراير، أفاد قائد التجمع لمسؤولي الأمم المتحدة أن الإدارة المدنية الإسرائيلية اقترحت نقل التجمع إلى موقع يبعد 300 متر. وكرر التأكيد أن المجتمع لن يقبل بالعودة إلا إلى الأراضي التي كان يقيم عليها ما قبل عام 1948 لتكون بديلاً للموقع الحالي. وأمرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية السلطات الإسرائيلية بأن توضح بحلول أيلول/سبتمبر 2022 سبب عدم تنفيذ عمليات الهدم التي تمت الموافقة عليها في عام 2018⁽⁵²⁾، وسط تقارير إعلامية عن التوصل إلى إبرام اتفاق محتمل⁽⁵³⁾. ومن شأن أي "اتفاق" من هذا القبيل أن يثير تساؤلات بشأن مدى صحة الموافقة الحقيقية، بالنظر إلى البيئة القسرية التي يعيش فيها التجمع⁽⁵⁴⁾، وبشأن امتثال الاتفاق للقانون الدولي الإنساني⁽⁵⁵⁾.

القدس الشرقية

23 - لا يزال أكثر من 300 فلسطيني من سكان الولجة، على الحدود الجنوبية للقدس، عرضة لخطر هدم منازلهم وإخلائهم وترحيلهم قسرياً. ورغم شمول 38 منزلاً في الجزء القدس من الولجة بالحماية المؤقتة بموجب قرار صادر عن المحكمة العليا مؤرخ 30 آذار/مارس مدد العمل بأمر زجري حتى 1 تشرين الثاني/

(48) مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "التكديس بسكان قرية ابزيق مستمر: الجيش يُخلي منازل الخربة من سكانها؛ ويتدرب داخل حقولهم؛ ودبابته تدوس محاصيلهم، والإدارة المدنية تهدم منازل ثلاث أسر"، كانون الأول/ديسمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://www.btselem.org/arabic/photoblog/202112_demolitions_military_training_and_temporary_evacuations_in_jordan_valley.

(49) انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=XO0NHRMYNVQ>.

(50) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11.

(51) A/HRC/49/85، الفقرة 28.

(52) <https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts/870/19/023/>

(Hebrew) o29&fileName=19023870.O29&type=4.

(53) <https://www.jpost.com/israel-news/article-701184>.

(54) A/72/564، الفقرات من 37 إلى 40.

(55) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 8.

نوفمبر⁽⁵⁶⁾، فإن 12 مبنى لا يشملها هذا الأمر الزجري يتهدها خطر وشيك. وقد تعرضت خمسة مبان منها للهدم، كان آخرها في 11 مايو/أيار، وهي جزء من 30 منزلاً هدمت منذ عام 2016. وتجري عمليات الهدم هذه جنباً إلى جنب مع بناء المستوطنات والجدار المحيط بالقريّة وتؤدي إلى الاتصال الجغرافي بين القدس والكتلة الاستيطانية غوش إيتزيون⁽⁵⁷⁾.

24 - وفي القدس الشرقية المحتلة، يواجه 970 فلسطينياً، من سكان حيّ الشيخ جراح وسلوان في معظمهم، من بينهم 424 طفلاً، خطر هدم منازلهم وإخلائهم قسرياً. ففي 10 و 11 أيار/مايو، أخلت عمليات الهدم في سلوان 33 شخصاً قسراً (19 ذكراً و 14 أنثى)، من بينهم 18 طفلاً. ولا يزال نحو 74 فلسطينياً، من بينهم 42 طفلاً، معرضين لخطر الإخلاء القسري الوشيك واحتمال الترحيل القسري عملاً بأمر هدم في وادي قدوم في حي سلوان بالقدس الشرقية. وكما هو الحال في معظم عمليات الهدم، صدر أمر بالهدم بسبب عدم وجود رخصة بناء، يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها. ولم تكن بلدية القدس قد استجابت للطلبات العاجلة التي قدمها محامو الأسر المعرضة للخطر حتى 31 أيار/مايو⁽⁵⁸⁾.

25 - وظلت التوترات شديدة في الشيخ جراح حتى 1 آذار/مارس، بسبب عمليات الإخلاء القسري المقررة. ففي 29 كانون الأول/ديسمبر، تلقت عائلة سالم إشعاراً بالإخلاء بناء على مطالبة مستوطن بموجب قانون الشؤون القانونية والإدارية لعام 1970 - وهو قانون تمييزي يقصر حق المطالبة بالملكات المفقودة على الملاكين اليهود الذين فقدوا ممتلكاتهم في القدس الشرقية في عام 1948⁽⁵⁹⁾. وفي 30 كانون الثاني/يناير، رفضت سلطة التنفيذ والحماية الإسرائيلية طعناً في أمر الإخلاء. غير أن محكمة الصلح في القدس أمرت، في 25 نيسان/أبريل، بإعادة النظر في الطعن الذي قدمته عائلة سالم. وكانت هذه القضية لا تزال، في 31 أيار/مايو، معلقة إلى جانب أمر زجري بشأن تنفيذ أمر الإخلاء⁽⁶⁰⁾. وتمكنت أربع عائلات أخرى من الشيخ جراح من الحصول أيضاً على تأجيل، ففي 1 آذار/مارس سمحت لهم المحكمة العليا الإسرائيلية بالبقاء في منازلهم بصفة مستأجرين محميين، إلى حين الانتهاء من عملية تسوية سندات ملكية الأراضي. وهذا الحكم قد يشكل سابقة ويحمي العائلات الأخرى التي تواجه الإخلاء هي أيضاً. ومع ذلك، فقد تعرض للتهجير 12 فلسطينياً من عائلة صالحية (ستة ذكور وست إناث)، من بينهم خمسة أطفال، في 19 كانون الثاني/يناير، عندما هدم منزلهم الذي كانوا انتقلوا للعيش فيه قبل عام 1967.

Ir Amim, “Demolition freeze in Al-Walaja case remains in place to allow for further urban planning progress”, 31 March 2022

Ahmad Al-Bazz, “Al-Walaja: a Palestinian village facing demolitions”, Norwegian Refugee Council, 20 December 2021

Ir Amim, “Urgent: Nearly 100 Palestinians are under threat of immediate displacement from Waddi Qaddum, East Jerusalem”, 30 May 2022

(59) A/HRC/49/85، الفقرة 32.

Nir Hasson, “Israeli Court orders rehearing in Sheikh Jarrah Family’s Case, postponing eviction”, 26 April 2022. *Haaretz*.

26 - وينص القانون الدولي الإنساني على وجوب احترام الملكية الخاصة في الأرض المحتلة وعدم إمكانية مصادرتها من جانب السلطة القائمة بالاحتلال⁽⁶¹⁾. وتستند إجراءات الإخلاء في هذه القضايا وغيرها من القضايا المماثلة إلى تطبيق قانونين إسرائيليين، هما قانون أملاك الغائبين وقانون الشؤون القانونية والإدارية، ويبدو أن ذلك لا يتوافق مع هذا الالتزام⁽⁶²⁾. وبالتالي، فإن أوامر الإخلاء تخالف التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي.

27 - وتتطوي عمليات الهدم، التي تجري عملاً بنظام التخطيط الإسرائيلي التمييزي، وما ينجم عنها من عمليات إخلاء قسري، على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان⁽⁶³⁾. كما أنها تؤثر بشكل مفرط على النساء والفتيات الفلسطينيات⁽⁶⁴⁾. وخلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أن "الممارسة الممنهجة المتمثلة في عمليات الهدم والإخلاء القسري القائمة على سياسات تمييزية قد أدت إلى الفصل بين المجتمعات المحلية اليهودية والفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يبلغ حد الفصل العنصري"⁽⁶⁵⁾. كما أنها تنتهك التزامات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وتزيد من تفاقم البيئة القسرية الأمر الذي يزيد من احتمال الترحيل القسري⁽⁶⁶⁾. وإلى جانب الترحيل القسري، فإن أعمال التدمير الواسعة النطاق للممتلكات والاستيلاء عليها التي لا تبررها الضرورة العسكرية وتجرى بصورة غير قانونية وتعمدية تشكل أيضاً انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة، ومن ثم ترقى إلى مصاف جرائم الحرب⁽⁶⁷⁾.

رابعاً - تأثير المستوطنات على حقوق الإنسان

ألف - العنف المرتبط بالمستوطنات

عنف المستوطنين

28 - اشتدت حدة العنف الذي يرتكبه المستوطنون ضد الفلسطينيين، فقد وقعت 575 حادثة عنف من المستوطنين أسفرت عن وفيات و/أو إصابات في صفوف الفلسطينيين و/أو إلحاق أضرار بالممتلكات الفلسطينية في الفترة المشمولة بالتقرير، بالمقارنة مع 430 حادثة في الفترة السابقة، وهذا ما يمثل زيادة مستمرة مثيرة للقلق منذ عام 2017⁽⁶⁸⁾. وقد قتل فلسطينيان (رجل وفتى) وأصيب 197 آخرون على أيدي المستوطنين (بالمقارنة مع 4 قتلى و 145 مصاباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق)⁽⁶⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، قتل فلسطينيان (امرأة وفتى) إما على يد مستوطنين أو على يد قوات الأمن الإسرائيلية. وقتل مهاجمون فلسطينيون ثلاثة مستوطنين (جميعهم رجال)، ووفقاً لمصادر إسرائيلية، تعرض 131 شخصاً لإصابات

(61) لائحة لاهاي، المادة 46.

(62) A/75/376، الفقرات من 40 إلى 56.

(63) A/72/564، الفقرة 25، والفقرتان 49 و 50.

(64) CEDAW/C/ISR/CO/6، الفقرتان 32 و 33.

(65) CCPR/C/ISR/CO/5، الفقرة 42.

(66) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 53.

(67) اتفاقية جنيف الرابعة، المواد 49 و 53 و 147؛ ولائحة لاهاي، المادتان 46 و 56.

(68) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النص محفوظ.

(69) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النص محفوظ.

(بالمقارنة مع شخصين لقوا حتفهم و 99 شخصا تعرضوا للإصابة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق)⁽⁷⁰⁾. وارتفع عدد الحوادث التي أسفرت عن إلحاق أضرار بالمتلكات الفلسطينية، حيث تعرضت 12 985 شجرة و 518 مركبة للتخريب. وبين الرصد الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن عنف المستوطنين كان له أيضا تأثير على تنقل المرأة، الأمر الذي أسفر عن تقاوم الجوانب السلبية للأدوار الجنسانية التقليدية.

29 - وفي 17 آب/أغسطس 2021، تعرض طارق الزبيدي من قرية سيلة الظهر في جنين البالغ من العمر 15 عاما إلى الاختطاف والاعتداء من جانب أربعة مستوطنين. وقد أفاد للمفوضية بأنه أثناء خروجه مع أصدقائه بالقرب من بؤرة حومش الاستيطانية التي تم إخلؤها، اعترض طريقهم مستوطنون كان أحدهم مسلحا بمسدس. وبينما تمكن أصدقاء طارق من الفرار، فقد أمسك به وتعرض للركل والضرب بالعصي. ثم رُبط إلى مقدمة سيارة واقتيد باتجاه حومش، حيث أفاد بأنه تعرض للضرب مجددا بمشاركة مستوطنين آخرين. وأفاد أيضا بأن المستوطنين رشوه برذاذ الفلفل الحار وأحرقوا باطن قدميه؛ وكانت إصاباته - التي كانت واضحة عند مقابلته من جانب المفوضية - مطابقة للحروق التي تحدثها ولاعة السجائر في السيارات ولشهادته. وبالإضافة إلى ما ألحق به الاعتداء من ألم جسدي، فقد تركه في حالة من الخوف والقلق.

30 - وأفادت التقارير بأن عائلته اتصلت بالشرطة بشأن عملية الاختطاف⁽⁷¹⁾، ولكنها لم تقدم شكوى رسمية بسبب عدم الثقة في نظام العدالة الإسرائيلي والخوف من الانتقام، ولا سيما إلغاء تصاريح العمل التي تمنحها إسرائيل. وفي أعقاب التغطية الإعلامية⁽⁷²⁾، أفادت قوات الأمن الإسرائيلية في بيان لها أنها استجابت لتقرير عن فلسطينيين يرشقون الحجارة وشاهدت مستوطنين إسرائيليين يلاحقون فلسطينيا أعاده الجنود بعد ذلك إلى عائلته.

31 - وفي 30 آب/أغسطس، أشار منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى هذا "العمل الشنيع" معرباً عن توقعه أن تجري السلطات الإسرائيلية تحقيقاً فيه⁽⁷³⁾. ولم يُعلن بعد عن أي تحقيق في هذا الخصوص. وهذه الحادثة توضح المآزق الفلسطيني: سوء معاملة المستوطنين للفلسطينيين الذي لا تتخذ قوات الأمن الإسرائيلية بحق مرتكبيه إجراءات تذكر وقد لا تتخذ منها شيئاً بالكلية وندرة إقدام الفلسطينيين على تقديم أي شكاوى رسمية خوفاً من الانتقام. وعندما تجرى التحقيقات، يكون اتخاذ إجراءات ضد المستوطنين أمراً نادراً. وحالة الإفلات من العقاب هذه تشجع على ارتكاب مزيد من الاعتداءات.

32 - وقوبلت بعض هجمات المستوطنين بإدانة واسعة⁽⁷⁴⁾. غير أن معظم الاعتداءات اليومية التي تهدف إلى المضايقة والإصابات والإرهاب، نادراً ما تجذب الانتباه. وقد أدت هجمات المستوطنين على قوات

(70) خلافاً للإصابات الفلسطينية الموثقة من جانب الأمم المتحدة، لم تؤكد مصادر طبية هذه الإصابات.

(71) Jack Jeffery and Imad Isseid, "Palestinian teen recalls alleged beating, torture at hands of settlers" *The Times of Israel*, 10 September 2021.

(72) Gideon Levy and Alex Levac "Shackled, beaten, strung up on a tree: Palestinian teen brutally attacked by settlers", *Heraatz*, 26 August 2021; "Israeli settlers abduct, brutally assault 15-year-old boy", <https://www.dci-defense.org/palestine>, 27 August 2021. متاح على الرابط التالي: <https://www.dci-defense.org/palestine>.

(73) انظر: https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/security_council_briefing_-_30_august_2021_0.pdf.

(74) A/HRC/49/85، الفقرة 20.

الأمن الإسرائيلية إلى ردود فعل سياسية حادة في إسرائيل⁽⁷⁵⁾. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، أُفيد بأن رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أصدر أمراً توجيهياً لا لبس فيه يقضي بضرورة أن يعمل الجنود على وقف الهجمات العنيفة، بما في ذلك الهجمات التي يشنها المستوطنون. غير أن الوضع الميداني يبدو أنه لم يتغير سوى الشيء القليل حتى الآن⁽⁷⁶⁾.

استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة

33 - بالإضافة إلى عنف المستوطنين، كانت هناك حالات عديدة استخدمت فيها قوات الأمن الإسرائيلية القوة لتقييد وقمع المظاهرات الفلسطينية ضد المشروع الاستيطاني والبور الاستيطانية، بما في ذلك في بيتا⁽⁷⁷⁾. ونتيجة لذلك، قتل ما لا يقل عن ثمانية فلسطينيين (ثلاثة رجال وخمسة فتيان) وجرح 8 241 فلسطينياً (321 رجلاً، و 10 نساء، و 910 أطفال). وفي العديد من الحوادث التي رصدتها المفوضية، يبدو أن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للأسلحة النارية كان غير ضروري أو غير متناسب، بما في ذلك استخدام الأسلحة النارية دون سابق إنذار، حيث لم يكن هناك تهديد للأرواح أو تهديد بالحقاب إصابات خطيرة، أو دون اللجوء أولاً إلى وسائل أقل تطرفاً، بما في ذلك الأسلحة الأقل فتكاً⁽⁷⁸⁾.

34 - وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاماً، فأردته قتيلاً في دير الحطب، نابلس. وكان أربعة فتيان قد انضموا إلى الاحتجاجات ضد بؤرة استيطانية أنشئت مؤخراً. وأعقب ذلك مواجهات. وفي وقت لاحق، أصيب صبي بالذخيرة الحية في بطنه. واستخدام الأسلحة النارية التي تسبب وفاة أشخاص لا يشكلون خطراً محدقاً يهدد الحياة أو يهدد بإحداث إصابة خطيرة قد يشكل انتهاكاً لحظر الحرمان التعسفي من الحياة، وقد يرقى، تبعاً للظروف، إلى فعل من أفعال القتل العمد، الذي هو جريمة حرب في سياق الاحتلال العسكري⁽⁷⁹⁾.

35 - ويبدو أن الحوادث التي تدعم فيها قوات الأمن الإسرائيلية بنشاط هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين أو تتضمن إليها أخذة في الازدياد⁽⁸⁰⁾. وفي 3 تموز/يوليه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 21 عاماً فأردته قتيلاً في منزل شقيقه في قرية قصرة، جنوب شرق نابلس، بينما كان يدافع عن نفسه ضد هجوم شنه 20-30 مستوطناً، بمن فيهم حارس مستوطنة. وقال بيان لقوات الأمن الإسرائيلية إن الرجل أصيب بالرصاص بعد أن ألقي جسماً مشبوهاً انفجر بالقرب من الجنود⁽⁸¹⁾. ووفقاً لشهود عيان، لم يكن هناك انفجار. وبالإضافة إلى إثارة القلق بشأن الاستخدام المفرط للأسلحة النارية، يسلط

Judah Ari Gross, "Gantz orders 'aggressive' crackdown on settler violence after soldiers attacked", (75) *The Times of Israel*, 14 October 2021.

Amos Harel, "Settler attacks on Palestinian spike, reflecting Israel's systemic failure", *Haaretz*, (76) 19 November 2021.

(77) [A/HRC/49/85](#)، الفقرات 42-49.

(78) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6؛ و [CCPR/C/GC/36](#)، الفقرة 12؛ والمبادئ 9 و 10 و 14 من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

(79) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6، واتفاقية جنيف الرابعة، المادة 147.

(80) [A/76/336](#)، الفقرة 44؛ و [A/HRC/49/85](#)، الفقرة 54؛ و [S/2022/504](#).

Jack Khoury "Palestinian shot dead by Israeli army amid clashes near evacuated settlement outpost", (81) *Haaretz*, 3 July 2021.

هذا الحادث الضوء أيضا على دور قوات الأمن الإسرائيلية التي تشارك في أعمال قد ترقى إلى مستوى الجرائم الجنائية ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم وتوفر غطاء أمنيا للمستوطنين الذين يقومون بها.

36 - وتتشارك أنشطة المستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية واستخدام الأسلحة النارية بشكل متزايد، مع تزايد صعوبة التمييز بينها. وفي إحدى الهجمات التي وقعت في قرية التواني بالخليل في 26 حزيران/يونيه، سُجل في شريط فيديو مستوطن وهو يطلق النار من بندقية على فلسطينيين⁽⁸²⁾، ووفقا لشهود عيان، سلم تلك البندقية إليه جندي في مركبة تابعة لقوات الأمن الإسرائيلية. وادعت قوات الأمن الإسرائيلية في وقت لاحق أنه انتزع البندقية، ولكن في حين أفيد بأن الجندي قد استجوب، لم يتخذ أي إجراء على ما يبدو ضد المستوطن⁽⁸³⁾. وبالمثل، أصيب ثلاثة فلسطينيين تبلغ أعمارهم 16 و 58 و 60 عاما بجروح في 24 نيسان/أبريل بالذخيرة الحية بالقرب من صوريف، الخليل، بعد مواجهة أعقبت قيام مستوطنين بإغلاق طريق. وقال رجل مصاب للمفوضية إن المستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية كانوا يطلقون النار ولم يتضح من الذي أصابه. وزعم المتحدث باسم قوات الأمن الإسرائيلية أنه لم تقع إصابات، قائلا إن الجنود استخدموا فقط "أساليب تقريق الاحتجاجات"⁽⁸⁴⁾. ويجب ألا تستخدم الأسلحة النارية أبدا لمجرد تقريق تجمع⁽⁸⁵⁾. وفتحت الشرطة الإسرائيلية تحقيقا في أيلول/سبتمبر⁽⁸⁶⁾. ولم يكن هناك أي تحديث آخر متاح حتى 31 أيار/مايو.

37 - وقتل فلسطينيان آخران على الأقل في ظروف لم يتسن فيها التأكد مما إذا كان الجاني من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية أو من المستوطنين. ففي 16 حزيران/يونيه، قتلت امرأة تبلغ من العمر 29 عاما بالرصاص بالقرب من حاجز حزما، شمال شرق القدس، على يد رجل كان إما من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خارج أوقات العمل أو مستوطنا. وفي الحالة الثانية، أطلق مستوطن وقوات الأمن الإسرائيلية النار على شاب يبلغ من العمر 16 عاما فأردوه قتيلا في البلدة القديمة في القدس في 17 تشرين الثاني/نوفمبر. ويأتي هذان الحادثان في أعقاب عمليتي قتل مماثلتين رصدتهما المفوضية في أيار/مايو 2021⁽⁸⁷⁾.

38 - وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، قد تقاعست مرارا وتكرارا، في معظم أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين، عن الاضطلاع بمسؤوليتها عن حماية السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم من العنف، واستخدمت القوة التعسفية ضد الفلسطينيين في كثير من الحالات⁽⁸⁸⁾. وظل اتساع نطاق الإفلات من العقاب على هذا العنف يبعث على القلق بشدة. وأدت تلك التطورات إلى تفاقم البيئة القسرية أكثر في العديد من التجمعات الفلسطينية التي جرت الإشارة إليها في التقارير السابقة والتي زادت من احتمال التعرض للنقل القسري.

(82) انظر <https://www.youtube.com/watch?v=gkXiR1d3tKg>.

(83) Yaniv Kubovich and Hagar Shezaf, "After four months, Israel probes incident of settler who fired soldier's weapon at Palestinians", *Haaretz*, 28 October 2021.

(84) Basil Adra, "After blocking West Bank road, settlers open fire and wound Palestinians", 27 April 2022. متاح على الرابط التالي: <https://www.972mag.com/settlers-soldiers-shoot-palestinians-surif>.

(85) CCPR/C/GC/37، الفقرة 88.

(86) Yaniv Kubovich and Hagar Shezaf, "After four months, Israel probes incident of settler who fired soldier's weapon at Palestinians", *Haaretz*, 28 October 2021.

(87) A/HRC/49/85، الفقرة 22.

(88) قواعد لاهاي، المادتان 43 و 46؛ واتفاقية جنيف الرابعة، المادة 27.

39 - وإنّ عنف المستوطنين المنهجي والمتزايد الشدة بموافقة ودعم قوات الأمن الإسرائيلية (بما في ذلك الاستخدام التعسفي للقوة والأسلحة النارية) يعرض للخطر حقوق الفلسطينيين في الحياة والأمن الشخصي، ويساهم في تدهور البيئة القسرية التي يعيشون فيها⁽⁸⁹⁾.

40 - وأبلغ عن تسع حالات من الهجمات بمشاركة أو انخراط منسقين أمنيين مدنيين ضد فلسطينيين أو ممتلكاتهم⁽⁹⁰⁾. وتحققت المفوضية أيضاً من حالات شارك فيها حراس المستوطنات في هجمات المستوطنين على الفلسطينيين⁽⁹¹⁾. وغالباً ما تدفع قوات الأمن الإسرائيلية رواتب منسقي الأمن المدنيين وحراس المستوطنات وتدريبهم وتسليحهم، ويُمنحون سلطات معينة لإنفاذ القانون، ويخضعون لنظام الانضباط العسكري⁽⁹²⁾. وعلى هذا النحو، فهم موظفون للدولة، وتتحمل إسرائيل المسؤولية عن أعمالهم⁽⁹³⁾. ومع ذلك، وبوصفهم مدنيين توظفهم رسمياً مجالس المستوطنات الإقليمية الإسرائيلية ويعيشون داخل المستوطنات والبؤر الاستيطانية، فإن منسقي الأمن المدنيين والحراس يتماهون دائماً مع أهداف مجتمعاتهم وغالباً ما يبدو أنهم يوسعون دورهم إلى ما هو أبعد من الأمن إلى التوسع الفعلي في أراضي المستوطنات، مما يؤدي إلى انتهاك منتظم مع الفلسطينيين⁽⁹⁴⁾. وادعى جنود سابقون أيضاً أن منسقي الأمن المدنيين كثيراً ما يواجهون من الناحية العملية، أفراداً وقادة من قوات الأمن الإسرائيلية من ذوي الرتب الدنيا⁽⁹⁵⁾.

المساءلة

41 - وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية الرسمية، كان هناك 19 اتهاماً لإسرائيليين بارتكاب "جرائم بدوافع أيديولوجية" في الضفة الغربية في عام 2021، بعد 87 تحقيقاً أجرته الشرطة الإسرائيلية⁽⁹⁶⁾. وهذه الزيادة في لوائح الاتهام مرحب بها (كان هناك خمسة في عام 2020، وثمانية في عام 2019). ولا يزال هناك افتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بالتفاصيل. وتمثل التحقيقات الـ 87 نسبة محدودة من 575 حالة موثقة لمستوطنين تسببوا في إصابات أو أضرار. ويبدو أن إحدى لوائح الاتهام موجهة إلى مستوطن يبلغ من العمر 19 عاماً في 22 تشرين الثاني/نوفمبر بتهمة الاعتداء على ثلاثة نشطاء إسرائيليين في مجال حقوق

(89) A/HRC/49/85، الفقرة 19؛ و A/76/336، الفقرة 19.

(90) Yesh Din, on file.

(91) على سبيل المثال، في 14 تموز/يوليه و 25 شباط/فبراير و 23 آذار/مارس في يتسهار وإيش كوديش وماسكيوت على التوالي.

(92) Yesh Din, "The Lawless Zone: the transfer of policing and security to the civilian security coordinators in the settlements and outposts", 17 September 2014.

(93) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 29؛ والوثيقة CCPR/C/GC/36، الفقرة 15، مشاريع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول، المادة 8.

(94) A/HRC/28/44، الفقرة 22.

(95) Avshalom Zohar Sal, "The Israeli occupation problem isn't just a few violent settlers", Haaretz, 20 January 2022؛ و Breaking the Silence, "Settler violence in the West Bank. Soldiers' Testimonies 2012-2020". متاح على الرابط التالي: <https://www.breakingthesilence.org.il/inside/wp-content/uploads/2021/07/OnDuty-Testimonies-En.pdf>.

(96) انظر https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/hr-0007/he/human-rights-replay_investigation-and-prosecutionof-offences-against-palestinians.pdf.

الإنسان كانوا يساعدون الفلسطينيين في قطف الزيتون⁽⁹⁷⁾. ويزيد احتمال أن يوجه الاتهام إلى إسرائيلي يلحق الأذى بغير الفلسطينيين في الضفة الغربية بمقدار ست مرات (19 في المائة) مقارنة بما لو كان قد أضر بفلسطيني (3 في المائة)⁽⁹⁸⁾.

42 - وفي 7 شباط/فبراير، نشرت أبحاث تبين أن 92 في المائة من ملفات التحقيق البالغ عددها 1 395 ملفا التي تمت دراستها والمتعلقة بعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين بين عامي 2015 و 2021 قد أغلقت دون توجيه اتهام، في حين أن حوالي 3 في المائة فقط من التحقيقات أدت إلى إدانات⁽⁹⁹⁾. وهذا يتسق مع بيانات الشرطة الإسرائيلية: فقد تم توجيه اتهامات في أقل من 4 في المائة من قضايا عنف المستوطنين من عام 2018 إلى عام 2020⁽¹⁰⁰⁾. وفي المقابل، أدت 90 في المائة من التحقيقات مع الفلسطينيين (بين عامي 2014 و 2018) إلى توجيه لوائح اتهام في المحاكم العسكرية، حيث أسفرت 96 في المائة من الحالات التي خضعت للمقاضاة عن إدانة، استند معظمها إلى اتفاقات تفاوضية لتخفيف العقوبة (99,6 في المائة من عام 2018 إلى نيسان/أبريل 2021)⁽¹⁰¹⁾.

43 - وتفيد التقارير بأن عدد الشكاوى التي يقدمها الفلسطينيون أخذ في التناقص⁽¹⁰²⁾. ولاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، لدى نظرها في التقرير الدوري المقدم من إسرائيل، مع القلق "نقص التقارير من جانب الضحايا بسبب انعدام الثقة في السلطات والخوف من الانتقام، وعدم وصول الضحايا إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة"⁽¹⁰³⁾. ولاحظت اللجنة أنه يجب على الدول أن تبذل العناية الواجبة، وأن تحقق بحكم المنصب، وأن تعاقب على الأفعال الخاصة، مثل العنف، التي من شأنها أن تعوق التمتع بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتسبب الضرر⁽¹⁰⁴⁾.

44 - وفي تطور نادر، أذانت محكمة الصلح في القدس في 27 نيسان/أبريل سبعة رجال إسرائيليون وبرأت آخر من تهمة التحريض على العنف والإرهاب بسبب أفعالهم خلال "حفل زفاف يحض على الكراهية" عام 2015. وسجل الرجال وهم يرقصون في حفل زفاف ويحملون أسلحة ويطعنون صورا لطفل فلسطيني

Hagar Shezaf, "Israeli charged for assault on activists helping Palestinians during olive harvest", (97) *Haaretz*, 22 November 2021.

Yesh Din, "Law enforcement on Israeli civilians in the West Bank (settler violence). Yesh Din figures (98) 2005–2021", December 2021.

(99) المرجع نفسه.

Hagar Shezaf, "Charges are pressed only in 4% of settler violence cases", *Haaretz*, 7 February 2022 (100).

Hagar Shezaf and Maya Horodniceanu, "Israel's other justice system has rules of its own", *Haaretz*, (101) 25 April 2022.

Hagar Shezaf, "Charges are pressed only in 4% of settler violence cases", *Haaretz*, 7 February 2022 (102).

(103) CCPR/C/ISR/CO/5، الفقرة 24.

(104) CCPR/C/21/Rev.1/Add.13، الفقرة 8.

قتل في هجوم سابق للمستوطنين في دوما⁽¹⁰⁵⁾. ولا يزال الاستئناف ضد تبرئة خمسة أطفال برأتهم محكمة الأحداث في القدس في أيلول/سبتمبر 2021 معلقاً⁽¹⁰⁶⁾.

45 - وورد أيضاً أن مستوطنين اثنين احتجزا رهن الاعتقال الإداري في آذار/مارس ونيسان/أبريل لمدة 7 و 10 أسابيع على التوالي. واعتقل أحدهما في البداية لهجومه العنيف على فلسطينيين ونشطاء إسرائيليين بالقرب من بورين في كانون الثاني/يناير⁽¹⁰⁷⁾. وأدى الحادث، الذي تم تسجيله على شريط فيديو، إلى إصابة بعض الإسرائيليين بجروح وأثار إدانة واسعة⁽¹⁰⁸⁾. وكان المعتقل الآخر قد أفرج عنه سابقاً بعد أن أنهى حكماً بالسجن لمدة عام في مركز احتجاز الأحداث في كانون الثاني/يناير 2022 بتهمة الاعتداء على فلسطيني⁽¹⁰⁹⁾. ولدى إطلاق سراحه، مرت قافلة من المستوطنين عبر قرية حوارة، مما أدى إلى إصابة ثلاثة فلسطينيين بجروح وإلحاق أضرار بـ 20 مركبة وواجهتين للمتاجر جراء إلقاء الحجارة. وتظهر تسجيلات الفيديو قوات الأمن الإسرائيلية، التي رافقت قافلة المستوطنين، وهي تقف متفرجة أثناء أعمال العنف⁽¹¹⁰⁾.

46 - وقد شددت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تفسيرها الرسمي للحق في الحياة، على التحقيق في الحالات "التي يكون فيها خطر الحرمان من الحياة ناجماً عن استخدام القوة التي قد تؤدي إلى القتل"⁽¹¹¹⁾. وحيثما يطلب من جيش الدفاع الإسرائيلي إجراء تحقيقات وفقاً لسياسته الخاصة⁽¹¹²⁾، يكون هناك افتقار إلى الشفافية. وعلى الرغم من أن قوات الأمن الإسرائيلية قالت حسبما أفادت التقارير إنها "تتظر في الحادث" الذي وقع في 5 تشرين الثاني/نوفمبر عندما أطلق الرصاص على طفل (الفقرة 34 أعلاه)، لم يعلن عن أي تحقيق جنائي⁽¹¹³⁾. وبين 1 كانون الثاني/يناير 2017 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 428 فلسطينياً (من بينهم 91 طفلاً) في عمليات لإنفاذ القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. والمفوضية على علم بفتح 82 تحقيقاً جنائياً، أغلق منها 13 تحقيقاً على الأقل دون اتخاذ مزيد من الإجراءات. وأسفرت خمسة تحقيقات فقط عن توجيه لوائح اتهام - ثلاثة منها أدت إلى إدانات بجرائم

Hagar Shezaf, "Wedding of hate: seven Israelis convicted of incitement to terrorism" *Haaretz*, (105) 27 April 2022.

(106) [A/HRC/49/85](#)، الفقرة 21.

Josh Breiner, "Israeli settler suspected of terrorist activities to be placed in administrative detention", (107) *Haaretz*, 11 March 2022.

The Times of Israel, "Coalition members condemn latest settler attack, with some calling to raze (108) outposts", 22 January 2022.

Hagar Shezaf, "Rare administrative detention for Jewish Israeli approved by Defense Minister Gantz" (109) *Haaretz*, 11 April 2022.

Hagar Shezaf, "Three Palestinians reportedly wounded as settlers hurl stones in West Bank", *Haaretz*, (110) 24 January 2022
Tovah Lazaroff, "Huwara shop owner recalls attack: the soldiers stood and looked", *The Jerusalem Post*, 25 January 2022.

(111) [CCPR/C/GC/36](#)، الفقرة 27.

ReliefWeb "New investigation policy regarding Palestinian casualties from IDF fire in Judea and (112) Samaria" 6 April 2011.

Gideon Levy and Alex Levac, "A rock hit an Israeli soldier. he responded by shooting at the (113) Palestinian protesters, killing a boy", *Haaretz*, 11 November 2021.

بسيطة. ولا يزال الإفلات من العقاب متفشياً في حوادث الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في إنفاذ القانون.

47 - وفي آذار/مارس، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء ما يلي: "أ) حدوث زيادة كبيرة في عدد وشدة العنف المستوطنين في السنوات الأخيرة؛ (ب) تورط قوات الأمن الإسرائيلية في هذا العنف؛ (ج) انخفاض معدل لوائح الاتهام والإدانات الصادرة بحق الجناة، مما يعزز مناخاً عاماً للإفلات من العقاب"⁽¹¹⁴⁾. ويثير هذا الاستنتاج شواغل جدية إزاء تقييد إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وبوصفها السلطة القائمة بالاحتلال.

باء - دراسة حالة إفرادية: البؤر الاستيطانية الزراعية، وعنف المستوطنين، والترحيل القسري الواضح في القانون

48 - ارتبط العنف المتصل بالمستوطنات بعمليات استيلاء أوسع نطاقاً على الأراضي في الضفة الغربية⁽¹¹⁵⁾، بما في ذلك البؤر الاستيطانية الزراعية⁽¹¹⁶⁾. ونمت البؤر الاستيطانية الزراعية بسرعة، وهناك ما مجموعه 77 بؤرة، مع إنشاء 66 منها على مدى العقد الماضي و 46 بين عامي 2017 و 2021⁽¹¹⁷⁾. ويتم نشر البؤر الاستيطانية الزراعية بشكل استراتيجي ودعمها على نطاق واسع من قبل السلطات الإسرائيلية⁽¹¹⁸⁾، على الرغم من كونها غير قانونية حتى بموجب القانون الإسرائيلي. وفي حين أن هذه البؤر الاستيطانية قد بنيت إلى حد كبير على "أراضي الدولة"، فإن السكان القلائل فيها وقطعانهم يستخدمون مساحة أكبر بكثير من المراعي، مما يؤدي إلى الاستيلاء على ما بين 25 000⁽¹¹⁹⁾ و 60 000 فدان (حوالي 7 في المائة من المنطقة جيم)⁽¹²⁰⁾.

49 - وتؤدي قوات الأمن الإسرائيلية دوراً هاماً في ضمان حماية هذه البؤر الاستيطانية والمستوطنين، بما في ذلك عن طريق توفير غطاء أمني أثناء الهجمات ضد الفلسطينيين⁽¹²¹⁾. وبالإضافة إلى القيود الأوسع نطاقاً المفروضة على المنطقة جيم وعمليات الهدم المنتظمة وعمليات الإخلاء القسري⁽¹²²⁾، فإن

(114) CCPR/C/ISR/CO/5، الفقرة 24.

(115) A/76/336، الفقرة 48 و "State Business: Israel's misappropriation of land in the West Bank through settler violence" November 2021, B'Tselem

(116) A/76/336، الفقرات 41-43.

(117) Kerem Navot, "The Wild West: grazing, seizing and looting by Israeli settlers in the West bank", May 2022, p. 17 https://www.keremnavot.org/_files/ugd/a76eb4_169d342c74c9428bbdf6a07e2706eff5.pdf

(118) Yesh Din, "Plundered pastures", December 2021

(119) المرجع نفسه.

(120) Kerem Navot, "The Wild West: grazing, seizing and looting by Israeli settlers in the West bank", May 2022, p. 17 https://www.keremnavot.org/_files/ugd/a76eb4_169d342c74c9428bbdf6a07e2706eff5.pdf

(121) A/76/336، الفقرتان 44 و 49.

(122) A/72/564 و A/73/410 الفقرة 32.

هجمات المستوطنين العنيفة، مقترنة بالقيود المفروضة على المراعي والموارد المائية، هي عناصر رئيسية في البيئة القسرية، التي تجبر فعليا الرعاة الفلسطينيين على الخروج من تلك المناطق⁽¹²³⁾.

50 - والقانون هو تجمع صغير للرعاة، بالقرب من سعير، شمال شرق الخليل، ويقع في المنطقة جيم. وقد دفعت البيئة القسرية، وعنف المستوطنين على وجه الخصوص، سبع عائلات إلى الانتقال من منازلها ومجتمعها منذ منتصف عام 2018 - وكان آخرها في أيار/مايو 2022 - في حين تعيش العائلات الـ 14 المتبقية تحت تهديد خطير بالترحيل القسري المحتمل.

51 - وفي عام 1983، تم إنشاء مستوطنة أصفر (وتسمى أيضا متزاد) جنوب تجمع القانون، في البداية كموقع عسكري متقدم على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. وفي أعقاب تخصيص السلطات الإسرائيلية لـ "أراضي الدولة"، تبلغ حدود البلدية للمستوطنات ما يقرب من 4 000 دونم. كما يبدو أن المستوطنين وسعوا سيطرتهم على 3 600 دونما خارج حدود البلديات، والكثير منها مملوك ملكية خاصة للفلسطينيين.

52 - وفي عام 1992، أقام مستوطنو أصفر بؤرة استيطانية على قمة تل قريب، مرة أخرى على أرض كانت قد صودرت سابقا "لتلبية الاحتياجات الأمنية". وعلى الرغم من أنه تم التخلي عنها، في عام 2000، أعيد توطينها من قبل مستوطنين مختلفين وسميت بني كيديم⁽¹²⁴⁾. ويزرع هؤلاء المستوطنون الآن أكثر من 350 دونما من الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة في الغالب. وفي الآونة الأخيرة، أنشئت أربع بؤر استيطانية جديدة للمزارع في المنطقة: مزرعة بني كيديم (2018)؛ وبني كيديم الشرقية (2020)، وبني كيديم الشمالية (2021) مع امتداد إضافي شمالا) ومزرعة ميتزاد (2020)⁽¹²⁵⁾.

53 - ويشكل عنف المستوطنين مصدر قلق لسكان القانون منذ عقود، وإلى حد كبير من قبل حراس المستوطنات والبؤر الاستيطانية، بدعم من قوات الأمن الإسرائيلية المتمركزة داخل المنطقة التي تسيطر عليها المستوطنات⁽¹²⁶⁾. بيد أن حدة العنف ازدادت زيادة كبيرة عقب إنشاء البؤر الاستيطانية الزراعية ونموها. وفي 8 شباط/فبراير، هاجم نحو 50 مستوطنا الممثل المحلي عبد الفتاح شلالدة (أبو جمال) البالغ من العمر 75 عاما وأسرته في القانون: "كنت ألعب مع أحفادي على أرضنا التي ورثناها وامتلكناها قبل العهد العثماني". وقال للمفوضية إن مجموعة من 10 إلى 15 مستوطنا مع ثلاثة كلاب بدأت في البداية في إلقاء الحجارة على خيمة العائلة من مسافة بعيدة، ثم هاجمت بعد وصول مجموعة أكبر. وبينما كانت زوجته وأحفاده يفرون، بقي أبو جمال لأنه لم يستطع الركض ولأنه كان يعتقد أنه لن يتعرض للأذى بسبب سنه. وتعرض للضرب على أيدي مستوطنين مسلحين بالفؤوس والهراوات وتم ركله وهو على الأرض، بينما هاجمت مجموعة أخرى ابن أخيه الذي يعيش في مكان قريب وحاول التدخل.

(123) انظر A. "Unshattered: Palestinian herders struggling under military occupation and settler violence. A photo essay from the Hebron Hills". متاح على الرابط التالي: <https://www.ochaopt.org/unshattered>.

(124) United Nations Office for the coordination of Humanitarian Affairs, "The humanitarian impact of de facto settlement expansion: the case of Asfar", 13 December 2016.

(125) انظر <http://maps.keremnavot.org/herding/?lang=en>.

(126) United Nations Office for the coordination of Humanitarian Affairs, "The humanitarian impact of de facto settlement expansion: the case of Asfar", 13 December 2016.

54 - وانتهى الهجوم بوصول قوات الأمن الإسرائيلية. وقالت أم جمال، زوجة أبي جمال، للمفوضية إن قوات الأمن الإسرائيلية كانت ترافق من مسافة بعيدة ولكنها لم تتدخل حتى غادر المستوطنون. ووفقا لشهود عيان، لم توقف قوات الأمن الإسرائيلية المستوطنين، وهددت بدلا من ذلك بإطلاق النار على بعض أفراد الأسرة الذين وصلوا وبدأوا في إلقاء الحجارة على المستوطنين المنسحبين. وأسفر الهجوم عن إصابة أبي جمال بكسور متعددة في الوجه واليد، وإصابات في الرأس والرقبة والوجه. ونقل ابن أخيه إلى المستشفى وهو يعاني من نزيف داخلي في معدته. وقدمت الأسرة شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية في 13 شباط/فبراير، وقدمت فيها صورا ومقاطع فيديو، لكنها لم تتلق أي معلومات محدثة حتى 31 أيار/مايو⁽¹²⁷⁾.

55 - ولم يكن ذلك حادثا معزولا. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خمس حالات أخرى من هذا القبيل لعنف المستوطنين ضد أسر الرعاة في القنوب مما تسبب في إصابة و/أو ضرر. وتراوحت هذه الهجمات بين الهجمات بالسكاكين والعصي (17 آذار/مارس)، وإصابة الماشية بجروح (22 كانون الثاني/يناير)، وسرقة الماشية (27 آذار/مارس)، وتدمير أشجار الزيتون (2 شباط/فبراير). وكثيرا ما تظل حوادث التعدي والمضايقة والسلوك التهديدي الأخرى، بما في ذلك قيام المستوطنين بطرد الرعاة والماشية من المراعي مع الكلاب، غير موثقة. وتؤدي هجمات المستوطنين إلى تقليص المراعي بشكل فعال، وبالتالي إجبار الرعاة الفلسطينيين على الرحيل. وقال أبو جمال للمفوضية إنه منذ عام 2018، انخفضت المراعي المحيطة بالمنطقة السكنية في القنوب من دائرة نصف قطرها كيلومتر واحد إلى 100 متر فقط، في حين سيطرت البؤر الاستيطانية الزراعية على 5 000 دونم من المراعي التي اعتاد رعاة القنوب الوصول إليها.

56 - كما تستخدم السلطات الإسرائيلية نظام التخطيط التمييزي لممارسة ضغوط إضافية على السكان الفلسطينيين⁽¹²⁸⁾. وفي 4 آب/أغسطس، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية ومسؤولو الإدارة المدنية الإسرائيلية خيمة سكنية ودمروا خزان مياه يملكه أحد أفراد الأسرة، مما أدى إلى الإخلاء القسري لثمانية أشخاص، من بينهم أربعة أطفال. وفي الوقت نفسه، لا تنفذ أوامر الهدم ضد البؤر الاستيطانية⁽¹²⁹⁾. وعلى عكس المستوطنات القريبة، لا يستطيع سكان القنوب الوصول إلى شبكات المياه أو الكهرباء، مما يجعلهم يعتمدون على صهاريج المياه باهظة الثمن والألواح الشمسية غير الموثوقة⁽¹³⁰⁾. ويبدو أيضا أن هناك انخفاضاً في الخدمات الخاصة، حيث يخشى مقدمو المياه والأخشاب والأعلاف وسيارات الأجرة من هجمات المستوطنين بالقرب من القنوب.

57 - وآخر عائلة غادرت القنوب في 6 أيار/مايو هي زياد شلالدة وأم عابد، مع أطفالهما الأربعة ووالديه المسنين. وولد زياد وعاش طوال حياته في القنوب. وعاشت العائلة في خيمة كبيرة، مع أقسام منفصلة للمطبخ وإنتاج الألبان، مع 80 خروفا في هيكل آخر. وأطلع زياد المفوضية على وثائق تثبت

B'Teselem, "Al-Qanub, Hebron District: dozens of settlers attack family tent compound with stones, (127) injuring two family members", 7 March 2022.

(128) A/73/410، الفقرة 32؛ و A/HRC/49/85، الفقرة 53.

(129) Yesh Din, "Plundered pastures", December 2021, p. 14.

United Nations Office for the coordination of Humanitarian Affairs, "The humanitarian impact of de (130) facto settlement expansion: the case of Asfar", 13 December 2016.

ملكيتها لسبعة دونمات من الأراضي المزروعة بأشجار الفاكهة وفيها صهريج للمياه - وهو جزء من 183 دونما من المراعي التي تملكها العائلة الموسعة في المنطقة جيم.

58 - وتعيش الأسرة في جزء معزول من القانوب ويمر الطريق المؤدي إليها عبر موقع تدريب لقوات الأمن الإسرائيلية ويؤدي إلى المستوطنة، بينما تقع بؤرة استيطانية زراعية على بعد 100 متر فقط. وهذا ما جعلهم أكثر عرضة لهجمات المستوطنين. فعلى سبيل المثال، في 30 نيسان/أبريل، اقتحم نحو 10 مستوطنين بالهراوات ورذاذ الفلفل الحار فناء منزلهم وسرقوا سبعة من الماعز حديثي الولادة واعتدوا على ابنتهم البالغة من العمر 15 عاما التي حاولت تسجيل الحادث على شريط فيديو. وأبلغ زياد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بهذه الحادثة، لكنه قال إن التهديدات وطردتهم من أراضيهم أصبحت شائعة جدا في الأشهر الأخيرة لدرجة أنه لم يبلغ عنها، كما حدث في 14 تشرين الأول/أكتوبر عندما طارده المستوطنون بينما كان يرعى أغنامه. وأبلغ المفوضية بأنه في آذار/مارس وحده، هاجم المستوطنون الأسرة أربع مرات على الأقل، وسرقوا أغراضا من بينها سياج وأكشاك للأعلاف، وكثيرا ما كانوا يسبحون في صهريجهم المستخدم لمياه الشرب.

59 - وقال زياد للمفوضية إن القلق المستمر الناجم عن الهجمات لم يترك للأسرة خيارا سوى الخروج. وبينما كانت الأسرة تحزم أمتعتها وتحملها في 6 أيار/مايو، هاجمتها مجموعة من حوالي 40 مستوطنا ملثما، حاولوا سرقة ممتلكاتهم أو إتلافها. وقتل أحد الأغنام، وتضررت وحدة الألواح الشمسية وخزان المياه، وسرقت ممتلكات أخرى. ووفقا لزياد، قام المستوطنون بتكديس ملابسهم ومنسوجاتهم في كهف قريب وحرقها. وقالت أم عابد للمفوضية إنها ركضت إلى المعسكر العسكري على بعد 500 متر، ولكن قوات الأمن الإسرائيلية ظلت على مسافة حتى بدأ المستوطنون أنفسهم بالمغادرة. ولم يلاحق الجنود المستوطنين واكتفوا بالطلب من العائلة تقديم شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن الأسرة قدمت شكوى، إلا أن زياد قال إنه لم يكن لديه أمل كبير لأن سكان القانوب سبق لهم تقديم عدة شكاوى، دون اتخاذ أي إجراء.

60 - ولجأت عائلات أخرى إلى آليات أخرى للتكيف، بما في ذلك الانتقال إلى مناطق أبعد ما تكون عن البؤر الاستيطانية داخل المجتمع نفسه. وانتقل آخرون إلى الخارج مؤقتا. وانتقل يعقوب وأسماء شلالدة من تموز/يوليه 2021 إلى كانون الثاني/يناير 2022 مع أطفالهما الخمسة. ووفقا ليعقوب، اشتد العنف في عامي 2016 و 2017 عندما أقام أحد المستوطنين خيمة في المنطقة وقاد هجمات منتظمة. وبحلول أوائل عام 2018، كانت البؤرة الاستيطانية قد نمت، وادعى المستوطن أن المراعي والآبار كانت مضمونة له من قبل السلطات. وكان شقيق يعقوب، جميل، من أوائل الذين غادروا في تموز/يوليه 2018 بعد هجوم شنه المستوطنون على ابنه. وبعد حادث خطير آخر في أوائل تموز/يوليه 2021 - عندما قال يعقوب إنه تعرض لهجوم من قبل خمسة مستوطنين ملثمين سرقوا خمسة من الأغنام بينما هرب 20 آخرون - قرر هو أيضا الانتقال.

61 - وانتقلت عائلتا شلالدة إلى المانيا، على بعد 13 كيلومترا من القانوب، بالقرب من مكب للنفايات ومحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي. وأخبروا المفوضية أنهم لا يرغبون في مغادرة القانوب ولكن ليس لديهم خيار لأن الوضع أصبح لا يطاق بالنسبة لهم.

62 - وقد شكل الانتقال القسري تحديا كبيرا لعائلة زياد وأم عابد، ولا سيما في قدرتهما على الاستمرار في طريقتهم التقليدية في الحياة كزراعة. وقالت أم عابد للمفوضية إنه على الرغم من أنهم يمتلكون قطعة أرض على أطراف بلدة سعير، إلا أن العيش هناك لم يكن ممكنا لأن الحيوانات غير مسموح بها في تلك المنطقة

السكنية. وبدلاً من ذلك، عاشوا مؤقتاً على قطعة أرض لأحد أقاربهم في المانيا. ومع ذلك، فإن محدودية المراعي في المانيا تعني أن الأسرة تضطر إلى شراء الأعلاف لإطعام الحيوانات، مما يجعلها غير مستدامة على المدى الطويل.

63 - وعلى الرغم من عدم وقوع أي هجمات للمستوطنين في المانيا، قال زياد إنهم يواجهون تهديدات بالطرد من قوات الأمن الإسرائيلية والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى جانب القيود المفروضة على المراعي بسبب المنطقة العسكرية الإسرائيلية القريبة. ووفقاً لزياد، طلب منه مسؤولو الإدارة المدنية الإسرائيلية مراراً وتكراراً المغادرة منذ انتقاله. وفي 30 أيار/مايو، هدّدت الإدارة المدنية الإسرائيلية بهدم مسكنه ومصادرة ممتلكاته⁽¹³¹⁾.

64 - كما تكافح الأسر في المانيا مع تدهور فرص الحصول على المياه والتعليم. وفي غياب الآبار، قال زياد إنهم يعتمدون إلى حد كبير على خزانات المياه باهظة الثمن، في حين أن الأطفال تسربوا من المدرسة - على بعد ستة كيلومترات - بسبب نقص وسائل النقل. وتخشى الأسرة أيضاً من الآثار الصحية للعيش بجوار موقع مكب النفايات. وقالت أم عابد للمفوضية إن الأطفال الأصغر سناً كانوا يتقيأون باستمرار بسبب الرائحة.

65 - وكان للتشريد القسري أثر غير متناسب على النساء والفتيات. وقالت أسماء شالدة للمفوضية إن غياب مرافق المراحيض في المانيا يعني أنها وابنتها لا تستطيعان قضاء حاجتهما إلا مرة واحدة في اليوم - بعد الغسق - لأنهما بحاجة إلى العثور على مساحة خاصة في التلال القريبة. ويصبح هذا الأمر أكثر صعوبة خلال فترات الحيض. وسلّطت الضوء أيضاً على الافتقار إلى وسائل النقل، مما جعل جميع النساء أكثر اعتماداً على الرجال، لأنهن لا يقدن السيارات، مما يعزز الأدوار التقليدية للجنسين. وكان لذلك أيضاً تأثير على الوصول إلى الخدمات الصحية، التي تقع في قرية تبعد ستة كيلومترات. كما أثارت أسماء بواحث قلق بشأن انعدام الخصوصية بسبب الاقتحام المنتظم من قبل طائرات المراقبة الصغيرة بدون طيار التي تشغلها على ما يبدو قوات الأمن الإسرائيلية، مما يجعلهم يشعرون بعدم الأمان ويجبرون على ارتداء الحجاب حتى داخل خيمتهم. وقال زياد للمفوضية إنهم نقلوا ابنتهم المراهقة من المانيا للبقاء مع أقاربهم في سعير بسبب مخاوف بشأن سلامتها.

66 - وللمجتمعات الرعوية الفلسطينية أسلوب حياة اجتماعي وتقليدي فريد من نوعه، مبني حول قطعانها، والتي تعتمد على الوصول إلى المراعي والموارد المائية. وإن البيئة القسرية في القنوب - وخاصة عنف المستوطنين المتزايد - تجعل من الصعب عليهم الحفاظ على أسلوب حياتهم التقليدي. وبالنسبة لبعض الأسر، شكل التهديد المتزايد لأفراد الأسرة القشة التي قصمت ظهر البعير وأجبرتهم على مغادرة مجتمعاتهم المحلية، حتى بتكاليف كبيرة على سبل عيشهم وروابطهم الأسرية والاجتماعية. ويثير هذا النقل غير الطوعي لأفراد السكان المحميين من مكان إقامتهم العادية قلقاً بالغاً من احتمال حدوث نقل قسري⁽¹³²⁾.

67 - وجاء في الموقع الإلكتروني للبوّة الاستيطانية الزراعية في بني كيديم: "بالتعاون مع وزارة الزراعة... لقد وضعنا خطة عمل لتربية قطيع من 400 رأس من الأغنام. يخلق القطيع وجوداً دائماً على مساحة كبيرة، مما يساهم في الأمن"⁽¹³³⁾. ويتم وضع هذا في سياق أوسع: "تقع المزرعة في منطقة

(131) في 14 حزيران/يونيه، هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية المساكن وأخلت العائلة قسراً، وهي تعيش الآن في خيمة صغيرة وفرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(132) A/73/410، الفقرة 58. انظر أيضاً المحكمة الجنائية الدولية، "أركان الجرائم"، لاهاي، 2011.

(133) انظر <https://gush-etzion.org.il/project/pnei-kedem-ranch/>.

استراتيجية، تحمي محمية طبيعية محلية، وتشمل الأراضي التي توفر النمو المستقبلي الأساسي⁽¹³⁴⁾. وتتفق هذه التصريحات مع نتائج دراسات أخرى: أن البؤر الاستيطانية الزراعية والعنف اللاحق هي جزء من خطة إسرائيلية طويلة الأمد للمنطقة جيم لتطهير المنطقة عن طريق إجبار الرعاة الفلسطينيين على الابتعاد والاستيلاء على الأرض للتوسع الاستيطاني⁽¹³⁵⁾.

خامسا - المستوطنات في الجولان السوري المحتل

68 - اتخذ التوسع الاستيطاني في الجولان السوري المحتل بعدا جديدا في 26 كانون الأول/ديسمبر 2021 عندما وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على خطة خاصة لبناء 7 300 وحدة سكنية في المستوطنات القائمة، بما في ذلك "كتسرين"، لما عدده 23 000 من المستوطنين الإسرائيليين الجدد خلال السنوات الخمس المقبلة. وتشمل الخطة أيضا إنشاء مستوطنتين جديدتين ("أسيف" و "مطر") مع 2 000 وحدة لكل منهما⁽¹³⁶⁾.

69 - وفي ملاحظاته أمام اجتماع مجلس الوزراء في 26 كانون الأول/ديسمبر 2021، صرح رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت أن الهدف من هذه الخطة هو "مضاعفة عدد سكان مرتفعات الجولان" من أجل "تعزيز مصالح دولة إسرائيل"، مشيرا إلى أن "مرتفعات الجولان الإسرائيلية"⁽¹³⁷⁾. ويؤكد الأمين العام من جديد استمرار صلاحية قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي⁽¹³⁸⁾.

70 - ولا تزال المستوطنات الـ 34 القائمة، فضلا عن خطة توسيعها وإنشاء مستوطنات جديدة، والنشاط التجاري الإسرائيلي، بما في ذلك مشروع توربينات الرياح واسع النطاق، يحد من وصول السكان السوريين إلى الأراضي والمياه، في انتهاك لمجموعة واسعة من حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة والسكن اللائق.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

71 - إن عمليات إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وتوسيعها تعني أن إسرائيل تنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، وهو أمر محظور

(134) المرجع نفسه.

(135) وفقا لمنظمة كارم نافوت، وهي منظمة ترصد السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ و Yesh Din, "Plundered pastures", Error! Hyperlink reference not valid..December 2021

(136) Ministry of Foreign Affairs, "Cabinet approves special plan to develop the Golan Heights", 26 December 2021. متاح على الرابط التالي: <https://www.gov.il/en/departments/news/cabinet-approves-special-plan-to-develop-golan-heights-26-dec-2021>

(137) Ministry of Foreign Affairs, "PM Bennet's remarks at the start of the special Cabinet meeting on the Golan Heights", 26 December 2021. متاح على الرابط التالي: <https://www.gov.il/en/departments/news/pm-bennett-s-remarks-at-the-special-cabinet-meeting-26-dec-2021>

(138) A/74/357، الفقرة 70.

بموجب القانون الدولي الإنساني، على نحو ما تؤكد هياكل الأمم المتحدة المختصة باستمرار، بما في ذلك محكمة العدل الدولية⁽¹³⁹⁾. وقد ترقى أيضا إلى مستوى جريمة حرب⁽¹⁴⁰⁾.

72 - وتشكل تسوية سندات الملكية تصرفا سياديا لا رجعة فيه صادرا عن نظام دائم، وهي تقوض المبدأ الذي يفيد بأن الاحتلال مؤقت بطبيعته⁽¹⁴¹⁾. والعمل الجاري في هذا الصدد في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني بموجب القانون الدولي ويزيد من خطر الاستيلاء غير القانوني على الممتلكات واحتمال نقلها قسرا⁽¹⁴²⁾.

73 - وتبرز الزيادة المطردة في العنف الذي يرتكبه المستوطنون بموافقة ودعم قوات الأمن الإسرائيلية، واستمرار الإفلات من العقاب على هذه الأعمال، عدم رغبة السلطات الإسرائيلية في الوفاء بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بكفالة النظام العام والحياة العامة قدر الإمكان وحماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف أو التهديدات به. وتزايد الحالات التي تستخدم فيها قوات الأمن الإسرائيلية القوة في سياق هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين، أو تستخدم القوة بصورة مشتركة، بما في ذلك الأسلحة النارية، في نفس الحادث، يجعل التمييز في العنف أكثر صعوبة.

74 - وكان هناك إخفاق شبه كامل في ضمان المساءلة عن القتل غير القانوني الواضح للفلسطينيين، بما في ذلك في الحالات التي تثير بواغث قلق بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والقتل العمد. وهذا يدل على مناخ الإفلات من العقاب السائد فيما يتعلق بالقوة المفرطة التي تستخدمها قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك في سياقات الاستيطان.

75 - ولا تزال عمليات الهدم المنهجية للمنازل الفلسطينية، استنادا إلى قوانين وسياسات تمييزية، مستمرة وتؤدي إلى عمليات إخلاء قسري: وهو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان⁽¹⁴³⁾. وتمثل عمليات الإخلاء القسري الناجمة عن عمليات الهدم في الأرض الفلسطينية المحتلة عاملا رئيسيا يقف وراء خلق بيئة قسرية. وتؤثر هذه العمليات سلبا على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان وتزيد من احتمال التعرض للنقل القسري.

76 - وتلعب البؤر الاستيطانية، بما في ذلك المزارع، دورا حيويا في الحد من المراعي الفلسطينية، بما في ذلك الأراضي المملوكة ملكية خاصة، وتضيف فعليا المزيد من القيود على حركة الفلسطينيين وسبل عيشهم. وهذا يضيف إلى البيئة القسرية، وإلى جانب تزايد العنف المستوطنين يجبر بعض الفلسطينيين على مغادرة منازلهم، مما يثير مخاوف من احتمال الترحيل القسري.

(139) A/76/336، الفقرة 59.

(140) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49 (6). انظر أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 (2) (ب) '8'.

(141) لائحة لاهاي، المادتان 43 و 55.

(142) الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، فتوى محكمة العدل الدولية، تقارير محكمة العدل الدولية، 2004، الصفحة 136.

(143) قرار لجنة حقوق الإنسان 28/2004، الفقرة 1.

77 - ويذكر الأمين العام بقرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل المتعلق بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على مرتفعات الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي.

78 - ويوصي الأمين العام بأن تقوم إسرائيل بما يلي:

(أ) القيام فوراً بوقف وعكس جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، امتثالاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل قرار مجلس الأمن 2334 (2016)؛

(ب) التوقف والامتناع فوراً عن تنفيذ عمليات الهدم والإخلاء القسري ووقف أي نشاط من شأنه أن يسهم أكثر في نشأة بيئة قسرية و/أو يؤدي إلى احتمال التعرض للنقل القسري؛

(ج) المراجعة الفورية لعمليات وسياسات قوات الأمن الإسرائيلية لضمان الاتساق مع التزامات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بحماية السكان الفلسطينيين؛

(د) كفالة التحقيق بسرعة وفعالية وشمولية وشفافية في جميع حوادث العنف التي يمارسها المستوطنون وقوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وإلحاق الضرر بممتلكاتهم؛ ومقاضاة الجناة، ومعاقبتهم في حال إدانتهم، بالعقوبات المناسبة، وإتاحة سبل انتصاف فعالة للضحايا، بما في ذلك التعويض المناسب، وفقاً للمعايير الدولية؛

(هـ) القيام فوراً بوقف وعكس جميع عمليات تطوير المستوطنات والأنشطة ذات الصلة في الجولان السوري المحتل، وإنهاء سياسات الأراضي والإسكان والتنمية التمييزية، امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(و) الإزالة الفورية لجميع الألغام وحقول الألغام في الجولان السوري المحتل، التي تشكل خطراً على السكان المحليين.